الطاقة والتنمية المستدامة

ما من هدف من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ يتطرَّق مباشرة إلى الطاقة، مع أنَّ التقدم المحرز في كل الأهداف تقريباً، من القضاء على الفقر والجوع إلى تحسين التعليم والصحة، كان يعتمد على الاستفادة بقدر أكبر من الطاقة الحديثة. وبعد مرور ثلاثة عشر عاماً، ها هي الطاقة تحظى باهتمام أكبر. ويعتبر عام ٢٠١٥ الموعدَ المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وفي عام ٢٠١٢ بدأت الأمم المتحدة مداولات لصوغ أهداف التنمية المستدامة من أجل توجيه الدعم لتحقيق التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥. وقد حظيت الطاقة بدور محوري في الوثيقة المعنونة المستقبل الذي نصبو إليه، وهي الوثيقة الختامية التي خرج بها مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ للتنمية المستدامة (والمعروف أيضاً بمؤتمر ريو+٢٠)، وإذ تقول هذه الوثيقة: "نسلم بأنَّ للطاقة دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية، حيث إنَّ الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية".

القوى النووية تتقدَّم على تكنولوجيات الطاقة الأخرى في 'استيعاب' جميع التكاليف الخارجية، بداية من تحقيق الأمان ثم إلى التخلص من النفايات ووصولاً إلى إخراج المرافق من الخدمة.

وفي التقرير الذي أعدَّته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) المعنون من أجل مستقبلنا المشترك ونشرته في عام ١٩٨٧، عرَّفت اللجنة المذكورة التنمية المستدامة بأنها "تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الحالية دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، وظلَّ هذا التعريف هو التعريف الأساسي منذ ذلك الحين.

وناقشت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بدقة في دورتها التاسعة في عام ٢٠٠١ دور القوى النووية في التنمية المستدامة. ورغم اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بدور القوى النووية في استراتيجيات التنمية المستدامة، فقد كان هناك اتفاق بالإجماع على أنَّ خيار الطاقة النووية أمر متروك تقريره للبلدان.

أما الجهات التي تستنتج بأنَّ القوى النووية لا تتفق مع التنمية المستدامة فتركّز على مخاطر الحوادث النووية وعلى أنه لا يوجد حتى الآن أي مستودع نهائي قيد التشغيل للنفايات النووية القوية الإشعاع.

وأما الجهات التي تعتبر القوى النووية جزءاً هاماً من التنمية المستدامة، فإنَّها تشدّد على أنَّ التعريف الذي قدمّته لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة يركِّز على تنمية أصول الموارد وفتح أبواب الخيارات لا الحجر عليها. وذلك لأن القوى النووية توسّع قاعدة الموارد باستخدام اليورانيوم لأغراض إنتاجية. كما أنها تقلّل من الانبعاثات الضارة وتوسّع نطاق الإمدادات من الكهرباء. وتزيد القوى النووية حجم المخزون العالمي من رأس المال التكنولوجي والبشري. وأخيراً فإنَّ القوى النووية تتقدَّم على تكنولوجيات الطاقة الأخرى في 'استيعاب' جميع التكاليف الخارجية، بداية من تحقيق الأمان ثم إلى التخلص من النفايات ووصولاً إلى إخراج المرافق من الخدمة. و'استيعاب' التكاليف يعني أنَّ تكاليف جميع هذه الأنشطة هي تكاليف مشمولة من قبل إلى حد كبير ضمن الثمن الذي ندفعه للحصول على الكهرباء النووية. ولو كانت التكاليف البيئية الناشئة عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري 'مستوعَبة' ضمن السعر المدفوع لهذه الأنواع، لكان السعر الذي سندفعه للحصول على الكهرباء الناتجة عن استخدام أنواع الوقود الأحفوري أعلى بكثير.

ويتعيَّن على الحكومات على الصعيد الوطني أن تقارن بين المزايا النسبية، ومن اللازم إجراء نقاش عام على الملأ حول هذا الموضوع.

وغالباً ما تُحدَّد المهمة الأولى للتنمية المستدامة على أنها مهمة جلب الطاقة، وخصوصاً الكهرباء، إلى خُمُس سكان العالم المحرومين منها. ويقول خبير الوكالة في تخطيط الطاقة، ألان ماكدونالد، إنَّ جهوداً كبيرة تُبذَل لفائدة الفقراء في الأرياف بغية الاستفادة بأكمل وجه من تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تعمل في المناطق النائية غير المتصلة بالشبكات الكهربائية. ويمضي ماكدونالد قائلا "بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية ولتلبية احتياجات المدن الكبرى المتنامية، ينبغي أن يشمل مزيج الطاقة التوليد المركزي لكميات كبيرة من القوى لكي يتماشى مع الطلب المركزي على كميات كبيرة من القوى. وتقدّم محطات القوى النووية كميات كبيرة من القوى الثابتة للمساعدة على تلبية مثل هذا الطلب. وعلاوة على ذلك، وبما أن البلدان توسّع شبكاتها الكهربائية 'للوصول إلى الجهات غير الموصولة' وتوسّع نطاق الاستفادة من الكهرباء، فإن مزايا المصادر الكبيرة للقوى الثابتة ستتزايد رقعتها أكثر فأكثر".

---

* أُنشئت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بناء على القرار ٣٨/١٦١ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ لاقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة. وطلب الأمين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كوييار، من رئيس الوزراء النرويجي، غرو هارليم برونتلاند، أن يرأس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والتي يشار إليها في الكثير من الأحيان بالتسمية "لجنة برونتلاند".